

# مراقب الشؤون الإنسانية تقرير شهري

شباط/فبراير 2014

#### أبرز التطورات

- تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي نقصاً حرجاً في التمويل مما قد يجبرهما على خفض الحصص الغذائية أو تقليص عدد المستفيدين في قطاع غزة أوائل تموز/يوليو 2014.
- ازدادت وتيرة إطلاق الصواريخ
  الفلسطينية على إسرائيل والغارات
  الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة
  بشكل حاد في أول شهرين من عام
  2014 مقارنة مع الأشهر السابقة.
- أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعليق توزيع الخيام في غور الأردن للأسر المتضررة بسبب هدم منازلها نتيجة للعراقيل الإسرائيلية.

#### أبرز الأرقام في شباط/فبراير 2014

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)

مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع 221 المباشر)

مبان ٍ هدمت في الضفة الغربية

مهجرون في الضفة الغربية

#### خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2014

مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم **4.5%** من التمويل



# نظرة عامة

شهد قطاع غزة وجنوب إسرائيل، في الفترة بين 11 و13 آذار/مارس، التصعيد الأخطر في الأعمال الحربية منذ «الهجوم العسكري» عمود السحاب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. كما تفاقم التوتر أيضا جراء مظاهرات عدة في المناطق المقيد الوصول إليها على طول السياج المحيط بغزة، مما تسبب بإطلاق النار الحية على يد القوات الإسرائيلية. وعموماً، قتل خمسة مدنيين فلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية في قطاع غزة في الشهرين الأولين من السنة وأصيب 79 آخرون، مقارنة مع 11 و76 على التوالي في عام 2013 كله. وفي حين استهدفت الجماعات الفلسطينية المسلحة وفي حين استهدفت الجماعات الفلسطينية المسلحة بشكل متعمد على ما يبدو المدنيين الإسرائيليين في جنوب إسرائيل، لم يبلغ عن وقوع إصابات نتيجة لذلك.

#### بحتويات التقرير

غزة: قلق إزاء تصعيد أعمال العنف.....

تعطيل مساعدات الإيواء الطارئة لسكان المنطقة (ج)..........

> قلق بشأن التوسع الاستيطاني في البلدة القديمة في الخليل.....

اقتراب الذكرى العاشرة لرأي محكمة العدل الدولية الاستشاري: أثر الجدار على الإنتاج الزراعي في شمال الضفة الغربية ..........10

يقدر المحللون أن هذا التصعيد ناتج عن البيئة "المتوترة" السائدة في قطاع غزة. وتؤكد المؤشرات الرئيسية أن الوضع الإنساني في غزة قد تدهور بشكل خطير في الأشهر القليلة الماضية رغم



مكتب الأمـم المتحـدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة - OCHA -ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف 9962 2 (0) 2 582 | فاكس 2 582 9962 (0) 2 582 972 (0) ochaopt@un.org بالتنسيق ننقذ الأرواح أن عام 2013 كان الأكثر هدوءاً منذ عام 2000. وأدى توقف تهريب البضائع من مصر عبر الأنفاق وعدم انتظام فتح معبر رفح منذ أواسط عام 2013 إلى تفاقم الوضع الهش أصلا الذي أوجده الحصار الإسرائيلي المفروض منذ فترة طويلة. وأدت هذه العوامل أيضاً إلى تقليص فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية ومصادر الرزق. وينعكس هذا في ارتفاع معدلات البطالة، التي وصلت في الربع الأخير من عام 2013 إلى أعلى مستوى في ثلاث سنوات (41.5 بالمائة). ومن المتوقع أن يزداد بشكل ملحوظ في عام 2014 عدد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، الذين قدر عددهم بنحو 57 بالمائة من السكان في عام 2012.

وفي حين أن هذه الظروف تتطلب عادة زيادة المساعدات للأسر التي التحقت حديثاً بالشرائح الضعيفة، تواجه الوكالات الإنسانية نقصاً حرجاً في التمويل قد يجبرها على تقليص برامجها. هذا هو الحال بالنسبة للأونروا وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، اللذان يقدمان المساعدات الغذائية إلى ما يقرب من 1,1 مليون شخص في غزة. إن معالجة انعدام الأمن الغذائي واحدة من اثنين من البنود التي تحظى بالأولوية بموجب خطة الاستجابة الإستراتيجية المشتركة بين الوكالات لعام 2014 (المعروفة سابقا باسم "عملية المناشدة الموحدة"). وفي المجمل، تناشد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على تحسين الأمن الغذائي وتحسين الوصول إلى مصادر كسب العيش في غزة والضفة الغربية للحصول على 275 مليون دولار أمريكي لتدخلاتهم في عام 2014.

إن الرفع الفوري لبعض القيود الإسرائيلية المفروضة منذ فترة طويلة على الوصول من وإلى قطاع غزة، وخاصة على دخول مواد البناء وتسويق سلع غزة في الضفة الغربية وإسرائيل، أمر أساسي للتخفيف من حدة الأزمة الحالية ومنع المزيد من التدهور للأوضاع. ومن المهم أيضا ضمان أنه عندما تحدث أعمال حربية، أن يميز كلا الطرفين وفي جميع الأوقات بين المدنيين وبين المقاتلين، واتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب أو تقليل الخسائر في صفوف المدنيين والأضرار بالممتلكات المدنية. ويجب تجنب استخدام القوة المفرطة في إنفاذ القيود المفروضة على الوصول على طول السياج بشكل صارم.

### وكالات الأمم المتحدة تواجه نقصا ماليا للمساعدات الغذائية في قطاع غزة

قد تزيد الظروف المتدهورة منذ أواسط العام 2013 من انعدام الأمن الغذائي

تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي نقصاً حرجاً في التمويل، مما قد يجبرهما على خفض الحصص الغذائية أو تقليص عدد المستفيدين في قطاع غزة في أوائل تموز/يوليو 2014. وهناك، حالياً، حاجة ملحة إلى تمويل إضافي لشراء المواد الغذائية قبل تنفيذ البرنامج. وفي عام 2013، دعمت الأونروا أكثر من 800,000 لاجئ بالمساعدات الغذائية، بينما وصل برنامج الأغذية العالمي إلى أكثر من 290,000 من غير اللاجئين بالمساعدات الغذائية العينية وبقسائم الطعام، والتي تغطي ما يقرب من ثلثي سكان غزة. ومن شأن تقليص هذه البرامج الإنسانية الحساسة أن يترك أثرا كبيرا في الوقت الذي تتطلب فيه الأوضاع المتدهورة زيادة المساعدات.

إن معالجة انعدام الأمن الغذائي هي واحدة من اثنين من البنود التي تحظى بالأولوية بموجب خطة الاستجابة الإستراتيجية المشتركة بين الوكالات لعام 2014 (المعروفة سابقا باسم «عملية المناشدة الموحدة»). ويتطلب العمل الحساس لكل من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتحسين الأمن الغذائي وتحسين الوصول إلى مصادر كسب العيش في غزة والضفة الغربية الحصول على ما مجمله 275 مليون دولار أمريكي.

إن الرفع الفوري لبعض القيود الإسرائيلية الطويلة الأمد المفروضة على الوصول من وإلى قطاع غزة، وخاصة على دخول مواد البناء وتسويق سلع غزة في الضفة الغربية وإسرائيل، أمر أساسي للتخفيف من حدة الأزمة الحالية ومنع المزيد من التدهور للأوضاع.

ساهم في هذا القسم كل من الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي



هناك حاجة ملحة لتمويل إضافي لشراء الغذاء قبل تنفيذ البرنامج

ونظراً لأن خطة الاستجابة الإستراتيجية لا تعالج جميع احتياجات اللاجئين في غزة، أصدرت الأونروا نداءً إضافيا طارئا مكملا لجمع 254 مليون دولار أمريكي، منها 122 مليون دولار أمريكي ستعزز التدخلات الطارئة الرئيسية، بما في ذلك التوزيع العام للغذاء. وبالنسبة لعام 2014، تتوقع الأونروا نقصاً في التمويل قدره 25 مليون دولار أمريكي على الأقل. أ

ويواجه برنامج الأغذية العالمي نقصاً حرجاً في التمويل بالنسبة لجميع برامجه للمساعدات الغذائية في غزة، بما في ذلك التوزيع العام للمواد الغذائية، والذي يهدف للوصول إلى 177,000 شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي كل شهر، ومساعدات قسيمة الطعام إلى 60,000 شخص شهرياً. ويحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى 13 مليون دولار إضافية لتغطية تكاليف البرامج حتى حزيران/ يونيو 2014.

ووفقا لآخر مسح اجتماعي اقتصادي، أدر التفعت نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي من 44 بالمائة في عام 2011 إلى 57 بالمائة في عام 2012. ويزداد انعدام الأمن الغذائي في غزة بشكل أسرع في أوساط اللاجئين وفي مخيمات اللاجئين. ويُعتقد أن الحصار المتواصل، إلى جانب توقف تجارة الأنفاق غير المشروعة بين غزة ومصر منذ أواسط عام 2013، كان له تأثير على حالة الأمن الغذائي للأسر في غزة، مع زيادة كبيرة متوقعة في مستويات انعدام الأمن الغذائي في عام 2014.

وتسبب وقف دخول البضائع عبر الأنفاق غير الشرعية في التضخم الكبير في أسعار الوقود والمواد الغذائية، وكذلك قلص القوة الشرائية للأسر. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 20 بالمائة (بالنسبة للسلع الأساسية وفقا لبيانات الأونروا)، بما في ذلك الزيت النباتي والسكر (10 بالمائة) والأرز (77 بالمائة) والخبز (11 بالمائة). ولا يتوفر سوى الوقود المستورد من إسرائيل في محطات الوقود في قطاع غزة بنحو سبع شواقل للتر الواحد، أي أكثر من ضعف سعر الوقود المصري المدعوم الذي كان يتم تهريبه سابقاً عبر الأنفاق.

في الربع الأخير من عام 2013، بلغ معدل البطالة أعلى مستوياته في ثلاث سنوات 41.5 بالمائة (بالتعريف الموسع للبطالة).  $^{\circ}$  وانخفضت الأجور اليومية بنسبة 25 بالمائة، بين عامى 2006 و2012،

#### أشخاص عاملون في قطاع البناء في قطاع غزة مقابل معدل البطالة



بينما ارتفعت الأسعار بنسبة 24 بالمائة. وتتفاقم البطالة المتصاعدة وانخفاض القوة الشرائية أيضاً بفعل التقلبات في البطالة. وأصبح قطاع غزة، ككيان قائم بذاته واحداً من أكثر الاقتصاديات غير المستقرة في العالم.

دمر الحصار اقتصاد غزة الذي كان في السابق اقتصاداً حيويا ويتميز بإنتاجية موجهة نحو التجارة ودمر قدرته على خلق فرص العمل مما جعل الغالبية العظمى من السكان في حالة انعدام للأمن الغذائي وتعتمد على المساعدات. وسوف يبقى الانتعاش المستدام للاقتصاد المحلي بعيد المنال حتى يتم رفع الحصار وضمان الوصول إلى أسواق غزة التقليدية -الضفة الغربية وإسرائيل، وسوف تستمر دائرة البطالة وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المعونات.

### غزة: قلق إزاء تصعيد أعمال العنف

الغارات الجوية التي شنت في أول شهرين من عام 2014 تجاوزت غارات عام 2013 بأكمله

ازدادت وتيرة إطلاق الصواريخ الفلسطينية على إسرائيل والغارات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة بشكل حاد في أول شهرين من عام 2014 مقارنة مع الأشهر السابقة. وكان هناك أيضاً زيادة في المظاهرات التي ينظمها الفلسطينيون، وكذلك حوادث إطلاق النار على يد القوات الإسرائيلية على المتظاهرين وعلى جامعي الخردة والرعاة في المناطق المقيد الوصول إليها على طول السياج المحيط بغزة. يمكن إرجاع هذا الاتجاه إلى حادث وقع في 24 كانون الأول/ديسمبر عام 2013، عندما أطلق قناص فلسطيني النار على رجل إسرائيلي كان يقوم بأعمال الترميم للسياج وقتله: وقد أعقب ذلك الحادث سلسلة من الغارات الجوية الإسرائيلية وطلقات الدبابات والمدفعية.4

سقطت عدة صواريخ أطلقتها الجماعات الفلسطينية المسلحة على إسرائيل منذ كانون الأول/ديسمبر 2013 داخل غزة نفسها، في حين أن البقية إما تم اعتراضها في الجو أو سقطت في مناطق مفتوحة، ولم تؤد إلى وقوع إصابات بين الإسرائيليين. وتسببت الهجمات وعمليات إطلاق النار الإسرائيلية بعدة وفيات وإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين، وكذلك بعض الأضرار في الممتلكات.

وينعكس هذا الاتجاه في التصعيد بوضوح في عدد الغارات الجوية الإسرائيلية التي سُجلت في كانون الثانى/يناير وشباط/فبراير 2014 (23)، والذي يتجاوز العدد الذي سُجل خلال عام 2013 بكامله (22).

يواجه برنامج الأغذية العالمي نقصاً حرجاً في التمويل بالنسبة لجميع برامجه للمساعدات الغذائية في غزة، بما في ذلك التوزيع العام للمواد الغذائية، والذي يهدف للوصول إلى 177,000 شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي كل شهر

### القانون الدولى واستخدام القوة

يجب على جميع أطراف النزاع التمييز في جميع الأوقات بين المدنيين والمقاتلين أثناء الأعمال الحربية، واتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب الإصابات في صفوف المدنيين والأضرار بالممتلكات المدنية أو تقليلها. وعلى وجه الخصوص:

- على القوات الإسرائيلية أن تمتنع عن شن هجمات إذا كان من المتوقع أنها سوف تسبب خسائر في الأرواح بين المدنيين أو إصابات في صفوفهم أو أضراراً في الممتلكات المدنية، وهذا من شأنه أن يكون مفرطاً بالمقارنة مع الفائدة العسكرية المتوقعة.
- على الجماعات الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة أن تمتنع عن إطلاق الصواريخ العشوائي والقذائف الأخرى على إسرائيل، ويجب الامتناع عن استهداف مناطق مدنية ويجب التأكد من أن المناطق المدنية في غزة لا تستخدم لشن هجمات أو لحماية القوات أو المنشآت العسكرية.

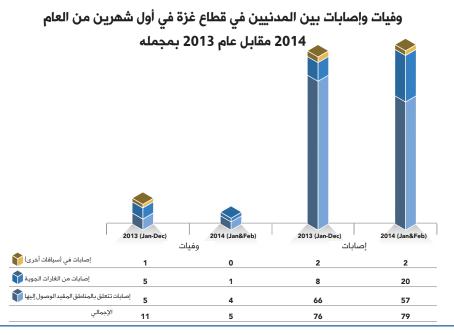
بشأن فرض القيود في المناطق المقيد الوصول إليها، يجب أن يكون استخدام القوة والأسلحة النارية على يد قوات الأمن الإسرائيلية متناسباً، وبما يتفق مع المعايير الدولية، أي يجب أن تستخدم الأسلحة النارية فقط في الحالات القصوى، مثل الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الآخرين ضد الموت أو الإصابة الخطيرة، وفقط عندما تكون جميع التدابير الأخرى الأقل خطورة غير كافية.

وقد نُفذت غالبية الضربات الجوية هذا العام في الجزء الشمالي من قطاع غزة (بما في ذلك مدينة غزة وبيت حانون وبيت لاهيا). في حين أن معظمها، إن لم يكن جميعها، استهدفت، فيما يبدو، مواقع عسكرية وأفراداً من الجماعات المسلحة، وأسفرت عن مقتل مدني فلسطيني واحد، وإصابة 20 آخرين، بينهم أربعة أطفال وثلاث نساء. ويمثل هذا زيادة كبيرة في الإصابات مقارنة مع الضربات الجوية في عام 2013، والتى أسفرت عن مقتل مدنى واحد وإصابة ثمانية.

وشهدت هذه الفترة أيضا استئناف ما يسمى عمليات «القتل المستهدف» (وأيضا على شكل ضربات جوية) ضد من يشتبه أنهم أعضاء في الجماعات المسلحة، إذ تم الإبلاغ عن ثلاثة حوادث من هذا القبيل منذ بداية عام 2014. ويعرض هذا النوع من الضربات الجوية حياة المارة المدنيين للخطر. أسفرت ثلاث عمليات من هذا القبيل تُغذت في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير عن مقتل أحد المارة المدنيين، وإصابة ثلاثة مدنيين بينهم صبي يبلغ من العمر 11 عاماً، بالإضافة إلى مقتل من يشتبه أنه أحد أعضاء في جماعة مسلحة.

سقطت عدة صواريخ أطلقتها الجماعات الفلسطينية المسلحة على إسرائيل داخل غزة نفسها، في حين أن البقية إما تم اعتراضها في الجوأو سقطت في مناطق مفتوحة، ولم تؤد إلى وقوع إصابات بين الإسرائيليين.

شهدت هذه الفترة منذ عام 2014 استئناف ما يسمى عمليات «القتل المستهدف» (وأيضا على شكل ضربات جوية) وهذا عمل يعرض حياة المارة المدنيين للخطر.



أدت بعض الضربات الجوية أيضا إلى خسارة الماشية وإلحاق الضرر بالممتلكات المدنية. على سبيل المثال، قتلت سلسلة من الضربات الجوية يوم 31 كانون الثاني/يناير ما يقرب من 1,200 رأس من حيوانات المزارع المختلفة، بما في ذلك 150 رأسا من الماشية، و400 رأس من الأرانب، و600 حمامة و600 دجاجة، بالإضافة إلى إلحاق أضرار بخمسة منازل، ومدرستين، ومركز تعليمي ومبنى إداري، معظمها في بيت لاهيا. وتم شن الغارات الجوية رداً على إطلاق صاروخ فلسطيني على إسرائيل، وورد أن هذه الغارات استهدفت مبان مختلفة في أنحاء قطاع غزة تستخدم لإنتاج الصواريخ أو تخزينها.

بالإضافة إلى ذلك، قتل منذ بداية عام 2014، أربعة مدنيين فلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية في المناطق المقيد الوصول إليها على طول السياج بين قطاع غزة وإسرائيل، وأصيب 62 مدنياً آخر. وكانت معظم الإصابات نتيجة لرد القوات الإسرائيلية على المظاهرات الأسبوعية التي نظمها نشطاء فلسطينيون عزل، تخللها بشكل رئيسي رشق الحجارة على دوريات إسرائيلية أثناء احتجاجات في المناطق المقيد الوصول إليها. كانت الوفيات الأربعة، كما أُفيد، لمدنيين يعملون أو يصلون إلى المناطق المقيد الوصول إليها في ظروف أخرى، بينهم صبي عمره 16 عاماً وامرأة مريضة عقليا. ويشير رصد منظمات حقوق الإنسان إلى أن أيا من القتلى والجرحى لم يشكل تهديدا يبرر استخدام القوة القاتلة.

# تعطيل مساعدات الإيواء الطارئة لسكان المنطقة (ج)

اللجنة الدولية للصليب الأحمر توقف عملياتها جزئيًا في غور الأردن

أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، هذا الشهر، تعليق «»توزيع الخيام ضمن مستلزمات الإغاثة التي تقدمها في غور الأردن إلى الأسر المتضررة جراء هدم منازلهم». ولكن، سوف تستمر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في توفير أواني المطبخ ومستلزمات النظافة والأغطية والمغروشات.5



وتوصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قبل إعلانها، إلى اتفاقية

ثنائية مؤقتة مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لتوفير ملاجئ طارئة في غور الأردن حتى استئناف عمليات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وكان هذا القرار ردا على عرقلة السلطات الإسرائيلية المتكررة لعمليات التوزيع التي تقوم بها اللجنة، بما في ذلك مصادرة مواد الطوارئ أو تدميرها على أساس أنها تفتقر إلى تصاريح بناء. وتقوض هذه الممارسات الإسرائيلية عمل مجموعة من المنظمات والجهات المانحة التي تلبي الاحتياجات الإنسانية لسكان المنطقة (ج)، الذين عانى بعضهم جراء هدم منازلهم ومصادر كسب عيشهم، وكذلك الأضرار الناجمة عن الحوادث الطبيعية. وتم هدم ما مجموعه 27 مبنى ممولاً من الجهات المانحة، في الشهرين الأولين من العام 2014، وتلقى 20 مبنى آخر أوامر بوقف العمل أو أوامر هدم.

كان قرار اللجنة الدولية بتعليق توزيع الخيام التي تقدمها في غور الأردن رداً على عرقلة السلطات الإسرائيلية المتكررة لعمليات التوزيع التي تقوم بها اللجنة، بما في ذلك مصادرة مواد الطوارئ أو تدميرها.

وشملت أوامر وقف العمل الأخيرة الصادرة في شباط/فبراير ضد 18 مبنى سكنياً ممولة من الجهات الدولية المانحة في مجتمع جبل البابا البدوي (القدس)، الذي من المحتمل أنه يواجه سكانه خطر التهجير القسري بسبب «خطة إعادة التوطين» الرسمية التي وضعتها السلطات الإسرائيلية، وقد تم تخصيص هذه المنطقة لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، ومن بينها جزء تضمنته خطة شرق 1 (E1)، التي تشتمل على بناء آلاف من الوحدات السكنية والتجارية لإنشاء منطقة مبنية متواصلة بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس الشرقية.

ومساعدات الإيواء الطارئة التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر للأشخاص الذين تُهدم منازلهم جزء من آلية استجابة أوسع نطاقاً تنفذها منظمات الإغاثة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتنطلق الآلية بتنبيه يتم تسليمه إلى جميع المنظمات العاملة عند وقوع حادث. واستجابة لذلك، تجري الفرق الميدانية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أو الأونروا تحقيقاً أوليا وتقييماً للاحتياجات، إلى جانب تقديم ملاجئ الطوارئ. وبناء على هذا التقييم الأولي ونتائجه، تنفذ الوكالات المتخصصة ذات الصلة تقييماً أكثر تفصيلاً للاحتياجات لتوجيه توفير مزيد من المساعدة خلال التسعين يوماً التالية كاستجابة متوسطة المدى. وتبدأ المرحلة الثالثة من الاستجابة بعد ثلاثة أشهر وتهدف إلى ضمان مراقبة منهجية للاستجابات التي تقوم بها الوكالات ذات العلاقة وتحديد أي فجوات محتملة

وتزيد العوائق التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على العمليات الإنسانية في المنطقة (ج) تكاليف تقديم المساعدة، وتقلص فعالية واستدامة عمليات الإغاثة، والأهم من ذلك أنها تمنع السكان الأكثر ضعفاً وتضرراً من الحصول على المساعدات التي يحتاجون إليها بشدة.

بموجب القانون الإنساني الدولي، يقع على إسرائيل، باعتبارها القوة المحتلة، واجب أساسي لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين وضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية. وهكذا، مطلوب منها تسهيل التسليم السريع وغير المتحيز، للإغاثة إلى المدنيين المحتاجين. بما أن السلطة المحتلة يمكنها أن تمارس تدابير معينة للسيطرة على العمليات الإنسانية، يجب عليها عدم رفض تقديم المساعدة الإنسانية على أساس تعسفى أو غير قانونى.8

# قلق بشأن التوسع الاستيطاني في البلدة القديمة في الخليل

المستوطنون يحاولون الاستيلاء على أربعة مباني جديدة

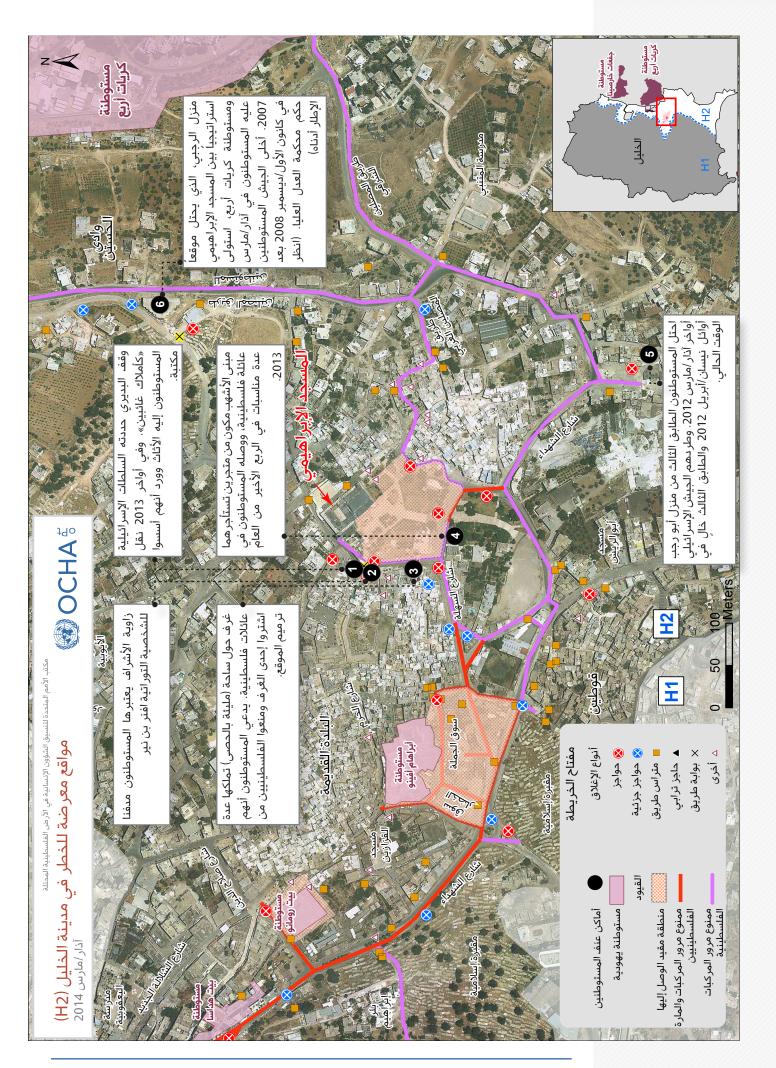
أثارت مجموعة الحماية مخاوف جديدة بشأن زيادة تعديات المستوطنين وجهودهم لاحتلال ممتلكات في الجزء الذي تسيطر عليه إسرائيل في مدينة الخليل (H2).

تشير المعلومات التي جمعها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى أنه منذ أواخر عام 2013، يظهر أن المستوطنين الإسرائيليين يتخذون الخطوات الأولية لاحتلال أربعة عقارات في المنطقة المجاورة مباشرة للمسجد الإبراهيمي (انظر الخريطة). شوهد المستوطنون الإسرائيليون في الأشهر الأخيرة ينقلون الأثاث والكتب داخل المبانى ويغيرون أقفال الأبواب.

جميع هذه العقارات غير مأهولة حاليا. ويدعي المستوطنون الإسرائيليون، في اثنتين من الحالات على الأقل، أنهم اشتروا العقارات أو اكتسبوا حقوق الاستخدام بطريقة أخرى. ونفى الفلسطينيون هذه المزاعم، في الحالات الأربع كلها، وبدءوا إجراءات قانونية لمنع الاستيلاء على المباني. وتزيد هذه التطورات المخاوف القائمة بشأن محاولات المستوطنين الاستيلاء على مبنيين آخرين في مدينة الخليل (منزل الرجبي ومنزل أبو رجب)، وهما حالياً موضوع إجراءات قانونية.

ساهم في هذا القسم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

يظهر أن المستوطنين الإسرائيليين يتخذون الخطوات الأولية لاحتلال أربعة عقارات في المنطقة المجاورة مباشرة للمسجد الإبراهيمي في البلدة القديمة في الخليل.



### منزل الرجبي: أحدث التطورات

أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية يوم 11 آذار/مارس 2014 قرارها النهائي بشأن ملكية منزل الرجبي. رفضت المحكمة الاستئناف الذي قدمه الفلسطينيون ضد حكم سابق، وأكدت الصلاحية التعاقدية لشراء المستوطنين الإسرائيليين لمبنى منزل الرجبي. وقضت المحكمة بأن صلاحية اتفاق الشراء ستعلن شريطة أن يدفع المستوطنون للمستأنفين الفلسطينيين جميع الدفعات المستحقة في غضون 30 يوما. لكن، لا يمكن للمستوطنين تسجيل ملكية العقار والانتقال إلى المبنى دون الحصول على موافقة وزير الدفاع الإسرائيلي. وهذا يمهد الطريق لإنشاء مستوطنة إسرائيلية خامسة في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (أول مستوطنة جديدة في الخليل منذ الثمانينات) تتسع لنحو 20 أسرة على الأقل. واحتل المستوطنون الإسرائيليون المبنى في آذار/مارس 2007، لكن السلطات الإسرائيلية أخلته في كانون الأول/ديسمبر 2008 بعد شكاوى حول صفقة مزورة. وخلال 18 شهراً عندما احتل المستوطنون المبنى، كانت هناك تقارير متزايدة عن عنف المستوطنين والمضايقات في المنطقة المحيطة.

بالإضافة إلى ذلك، بدأت الحفريات الأثرية مؤخرا في حي تل الرميدة في ضواحي البلدة القديمة، بإشراف جامعة أرييل وسلطة الآثار الإسرائيلية، وبدعم من الإدارة المدنية الإسرائيلية ووزارة الثقافة والرياضة الإسرائيلية. ومن المتوقع أن يستمر المشروع حتى نهاية العام بتكلفة تقدر بنحو سبعة ملايين شيقل. وأعرب السكان الفلسطينيون عن مخاوفهم، بناء على الخبرة السابقة مع المستوطنات الأخرى في الضفة الغربية، من أن الأنشطة الأثرية الحالية ستؤدي إلى توسيع مستوطنة سكنية موجودة في الحي.

في الوقت الحالي هناك أربع مستوطنات إسرائيلية سكنية في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل، ويبلغ عدد سكانها مجتمعة بضع مئات من المستوطنين. وهناك أكثر من 120 حاجزاً مادياً، أقامها الجيش الإسرائيلي حول مناطق المستوطنات لعزلها عن بقية المدينة، بما في ذلك 18 حاجزاً مأهولاً بصورة دائمة. وهناك العديد من الشوارع التي تؤدي إلى المستوطنات محظورة بالنسبة لحركة المرور الفلسطينية، وبعضها أيضا محظوراً بالنسبة للمشاة الفلسطينيين. وتبرر السلطات الإسرائيلية هذه القيود كحماية للمستوطنين الإسرائيليين والزوار الإسرائيليين الآخرين والسماح للمستوطنين بأن يعيشوا حياة طبيعية. وعلى مر السنين، أدت القيود المفروضة على الوصول والمضايقات المنهجية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون إلى تهجير آلاف الفلسطينيين من هذه المناطق من المدينة، في حين تدهورت الظروف المعيشية للذين بقوا في هذه المناطق (يقدر عددهم حالياً بأكثر من 6,000).

تثير التطورات الأخيرة في البلدة القديمة في الخليل مخاوف جدية بشأن عنف المستوطنين والمضايقات المتزايدة، وكذلك فرض المزيد من القيود على الحركة، بما في ذلك الوصول إلى المواقع الدينية والوصول إلى التعليم.

في السنوات الهاضية، أدت القيود الهفروضة على الوصول والهضايقات الهنهجية التي يرتكبها الهستوطنون الإسرائيليون إلى تهجير آلاف الفلسطينيين من هذه المناطق من البلدة القديمة في الخليل، في حين تدهورت الظروف المعيشية للذين بقوا في هذه المناطق.

ساهمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ببعض المعلومات في هذا القسم

في المجمل، كان هناك 81 بوابة مخصصة للوصول من أجل الزراعة، تُفتح غالبيتها 63، فقط خلال موسم قطف الزيتون، ما يقارب فترة 45 يوماً سنوياً.

## اقتراب الذكرى العاشرة لرأي محكمة العدل الدولية الاستشاري: أثر الجدار على الإنتاج الزراعي في شمال الضفة الغربية

في 9 تموز/يوليو 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً بشأن الآثار القانونية الناشئة عن بناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. اعترفت محكمة العدل الدولية بأن إسرائيل «مضطرة لمواجهة العديد من أعمال العنف العشوائية والقاتلة ضد سكانها المدنيين»، وأنها لديها الحق، بل في الواقع الواجب، للرد من أجل حماية حياة مواطنيها. [لكن]، مع ذلك لا بد أن تبقى التدابير المتخذة متع القانون الدولى المعمول به».

وأعلنت محكمة العدل الدولية أن أقسام مسار الجدار التي تسير داخل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تنتهك التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. ودعت محكمة العدل الدولية إسرائيل إلى وقف بناء الجدار، «بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها»؛ وتفكيك الأجزاء التي اكتمل بناؤها بالفعل؛ «وأن تلغي أو تبطل على الفور جميع القوانين التشريعية والتنظيمية غير الفعالة ذات الصلة أيضا».

قبيل الذكرى السنوية العاشرة لرأي محكمة العدل الدولية الاستشاري في تموز/يوليو 2014، سوف يصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سلسلة من المقالات في نشرة إنسانية لتسليط الضوء على الأثر الإنساني المستمر للجدار.

#### نظام التصاريح والبوابات

منذ عام 2004، يُجبر الفلسطينيون في شمال الضفة الغربية على الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية للوصول إلى الأراضى الواقعة بين الجدار والخط الأخضر: «منطقة التماس».11 وعلى المتقدمين بطلب للحصول على تصريح أو تجديد تصريح، كي يتقدموا بطلب الوفاء بالاعتبارات الأمنية اللازمة لجميع التصاريح الصادرة من إسرائيل وتقديم وثائق ملكية أو وثائق ضريبة الأراضى صالحة لإثبات «علاقة بالأرض». 12 وعلى الرغم من صعوبة الحصول على بيانات موثوقة، فإن معدل الموافقة على تصاريح الجدار لعام 2013 بمجمله تراوح بين ما يقارب 33 بالمائة في محافظة سلفيت (590 من أصل 1,809 طلبات)؛ و46 بالمائة في محافظة طولكرم (4,915 من 10,630 طلباً)؛ و66 بالمائة في محافظة قلقيلية (9,935 من 14,914 طلباً). هذه البيانات متفقة مع الأرقام التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مدى السنوات الثلاث الماضية والتي تظهر معدل 50 بالمائة تقريبا للموافقة / الرفض للتصاريح في شمال الضفة الغربية. 13

بالنسبة لأولئك المزارعين الذين مُنحوا فرصة الوصول إلى أراضيهم خلف الجدار، يتم توجيه



«هناك إجراءات معقدة على البوابات بشأن نوع المواد والمعدات الزراعية المسموح لنا بأخذها لأرضنا خلف الجدار، وهذا يؤثر بشكل مباشر على جودة ونوعية العمل الذي يمكننا إنجازه. وفي مرات عديدة، رفض الجنود على البوابة السماح لي بالمرور بجراري الزراعي حين كنت في حاجة للعمل في أرضنا، والشيء نفسه حدث بالنسبة للأدوات الزراعية، مثل المناشير التي أحتاجها لتقليم أشجاري. قالوا لى أن أذهب إلى مكتب الارتباط الفلسطيني للتنسيق من أجل السماح بدخول هذه المواد. وعندما أردت إدخال الأسمدة، أمرنى الجنود بإسقاطها على الأرض للفحص الأمني، وفي مرات عديدة رفضوا السماح بإدخالها. حتى الشتلات والنباتات تحتاج إلى تنسيق قبل السماح بدخولها.»

تيسير عمارنة، مزارع، عقابا، طولكرم

مرورهم عبر بوابة معينة. تُفتح غالبية معابر الجدار فقط خلال موسم قطف الزيتون السنوي ولفترة محدودة من الوقت خلال تلك الأيام، ويمنع الوصول والزراعة على مدار العام. وفي المجمل، كان هناك 81 بوابة مخصصة للوصول من أجل الزراعة، وفق ما تم رصده خلال موسم قطف الزيتون عام 2013. ولكن، من هذه البوابات، تسع فقط تُفتح بشكل يومي؛ وتسع بوابات أخرى تفتح ليوم أو بضعة أيام خلال الأسبوع، والغالبية، 63 بوابة، تُفتح خلال موسم الزيتون، وهي تقريبا فترة 45 يوماً سنوياً. بالإضافة إلى ذلك، هناك قيود على المركبات والمواد التي يسمح للمزارعين بأخذها إلى «منطقة التماس». وتعاقب ساعات العمل المحدودة أيضا المزارعين العاملين والمزارعين بدوام جزئي «الذين يمكنهم خلافاً لذلك المساعدة في زراعة ممتلكات العائلة بعد العمل.

#### الأثر على الزراعة

يحرم التخصيص المحدود للتصاريح والعدد المحدود وأوقات فتح بوابات الجدار المزارعين من الاستفادة المثلى من الدورة الزراعية بكاملها. وهذا يؤثر على إنتاج الزيتون على وجه الخصوص، والذي يمثل 25 بالمائة من الدخل الزراعي في الأرض الفلسطينية المحتلة. 14 وتر تبط العديد من الممارسات الأساسية بالطقس، ودورة حياة الأشجار، وانتشار الآفات والأمراض. ويتعين الاضطلاع باحتياجات المحافظة على المحاصيل في أوقات محددة من السنة، كما هو موضح في الجدول المرفق من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) القائم على أساس توزيع معياري من 16-12 شجرة لكل دونم. تلعب كافة الممارسات دوراً هاماً في ضمان جودة عالية، وعائد مربح وثابت نسبياً؛ وقد يكون للتأخير أو منع أي من الأنشطة تأثيراً سلبياً على إنتاجية وقيمة الزيتون. 15

قائمة بالممارسات الزراعية المتعلقة بإنتاج الزيتون (على أساس ملكية بمعدل 10 دونم مع 16 شجرة زيتون لكل دونم) 16

اعتی المعلق منحیه بهعمال ۱۰ دومم شع ۱۰ منجره ریتول محل دومم													
أنشطة	كانون الثاني/يناير	طابش /رياربغ	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	حزيران/يونيو	تموز/يوليو	آب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ديسمبر	# من أيام العمل لكل ملكية
تنظيف الأرض	<b>6</b>	<b>6</b>	1									6	5
إصلاحات التربة	<b>6</b>	<b>6</b>	<b>6</b>										10
التسميد	<b>6</b>	<b>6</b>										<b>6</b>	4
الحرث		<b>6</b>	<b>6</b>	<b>6</b>						<b>6</b>	<b>6</b>		10
مكافحة الأعشاب		<b>6</b>	<b>6</b>	<b>6</b>	<b>6</b>	<b>6</b>							10
مكافحة ذبابة الزيتون						<b>6</b>	<b>6</b>	<b>6</b>	<b>6</b>				3
مكافحة مرض تبقع عين الطاووس	<b>6</b>	<b>6</b>									6	6	2
الحصاد										<b>6</b>	<b>6</b>	<b>6</b>	60
التقليم	<b>6</b>							_	_		6	6	5
الري التكميلي						<b>6</b>	<b>6</b>	<b>6</b>					24

مجمل أيام العمل لكل سنة لكل محافظة

انخفض محصول أشجار الزيتون في «منطقة التماس» بنسبة تتراوح بين 40 و60 بالمائة مقابل ما يعادلها من الأشجار على الجانب «الفلسطيني» من الجدار، حيث يمكن تنفيذ الأنشطة الأساسية على أساس منتظم ومخطط.

رويدتاج الشخص الواحد بمفرده 133 يوماً في المتوسط الأداء العمل على مدار السنة في بستان زيتون.

الفاو

133



التضررت أرضنا وأشجارنا بشدة جراء الجدار وانخفض إنتاج الزيتون وزيت الزيتون عاما بعد عام. وقد أثر هذا على مصدر رزقي والوضع المالي لأسرتنا. أطفالي جيدون في المدرسة وكنت أخطط لإرسالهم إلى الجامعة، لكن نظراً لانخفاض الأرباح من أرضنا، سوف يكون من الصعب تحقيق هذه الأحلام.

محمد سعید خطیب، مزارع، قوفین، طولکرم

تظهر البيانات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في شمال الضفة الغربية منذ عام 2010 أن إنتاج أشجار الزيتون في «منطقة التماس» انخفض بنسبة تتراوح بين 40 و60 بالمائة مقارنة مع ما يعادلها من الأشجار في الجانب «الفلسطيني» من الجدار، حيث يتم القيام بالأنشطة الأساسية التي فصلتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على أساس منتظم ومخطط. قامت الدراسة بتحليل أربع قطع متماثلة من الأراضي على جانبي الجدار وقياس إنتاجيتها سواء من حيث إنتاج الزيتون أو زيت الزيتون. كان الوصول إلى قطع أشجار الزيتون الأربع الواقعة على الجانب «الفلسطيني» من الجدار بحرية بالنسبة للمزارعين على مدار السنة. ولكن، كان المزارعون قادرين على الوصول إلى البساتين الواقعة في «منطقة التماس» فقط خلال موسم قطف الزيتون في حالة قرية الزاوية، ومرتين أو ثلاث مرات أخرى أسبوعيا في مواقع أخرى، شريطة أن يكونوا قد حصلوا على تصريح، ووفق الشروط والقيود الموضحة أعلاه.

## معدل اختلاف الإنتاج بين الأشجار على كلا جانبي الجدار (موسم 2013)

الفرق في الإنتاج (٪)	إنتاج زيت الزيتون (بالكيلوجرام)	الفرق في الإنتاج (٪)	إنتاج الزيتون (بالكيلوجرام)	موقع الأشجار	الأشجار مقارنة مع كل جانب	الموقع
21	6		36	منطقة التماس	1/	عقابا
-21	27	-64	100	الجانب «الفلسطيني»	16	
F0	75	F0	375	منطقة التماس	25	
-50	150	-50	750	الجانب «الفلسطيني»	25	قوفین
-48	58	-61	175	منطقة التماس	25	زيتا
	112		450	الجانب «الفلسطين <i>ي</i> »	25	ریت
-60	34	-40	150	منطقة التماس	10	الزاوية
	85	-40	250	الجانب «الفلسطين <i>ي</i> »		

ملاحظة: اعتمد اختيار الأشجار التي تمت مقارنتها في الدراسة على المعايير الآتية:

- نفس المزارع يمتلك بساتين زيتون على جانبي الجدار:
- ، قطع الأرض قابلة للمقارنة من حيث التضاريس وتنوع التربة ومزروعة بالنوع نفسه من الزيتون.
- أن يكون عمر أشجار الزيتون حوالي 50 عاماً

# الهوامش

- الحاجة إلى نداء عاجل منفصل مقبولة ومعترف بها على نطاق واسع من قبل الفريق القطري الإنساني و خطة الاستجابة الاستراتيجية ونداء الأونروا العاجل مكملان.
- 2. تم نشر هذين المسحين في منتصف عام 2013: 1. المسح الاقتصادي-الاجتماعي ومسح الأمن الغذائي 2012 تقرير مشترك من الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2. دراسة نهج الاقتصاد المنزلي التي مولها مكتب الاتحاد الأوروبي للمساعدات الإنسانية وأجرتها منظمة أوكسفام، إيطاليا.
- 3. يشمل التعريف الموسع للبطالة "العمال المحبطين"، أي الناس الذين يبدون رغبة في العمل، لكنهم توقفوا عن
  االبحث بنشاط عن وظيفة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة.
- 4. أصابت إحدى قذائف الدبابات منزلاً مدنياً متاخما للسياج المحيط بغزة في مخيم المغازي للاجئين، مما أسفر عن مقتل طفلة عمرها ثلاث سنوات كانت تلعب في ساحة منزل العائلة وإصابة ثلاثة غير منتسبين لأفراد العائلة.
  - اللجنة الدولية للصليب الأحمر. نشرة المعلومات رقم 1/2014. 4 شباط/فبراير 2014.
- . تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، A/67/372، 14 أيلول/سبتمبر 2012،
  الفقرة. 37
- 7. لمزيد من التفاصيل حول هذه الخطة انظر، بتسيلم وبمكوم، الأجندة المخفية: مخططات إنشاء وتوسيع معاليه أدوميم وتداعياتها على حقوق الإنسان، كانون الأول/ديسمبر 2009.
- المواد. 59 و60 من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب (1949) (اتفاقية جنيف الرابعة).
  المادة 55 من القانون الإنساني الدولي العرفي. انظر أيضا التعليق العام رقم 3 بشأن طبيعة التزامات الدول الأطراف (المادة 2 (1) الميثاق الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).
- 9. استخدمت الحفريات الأثرية في إنشاء أو توسيع مستوطنات سوسيا (الخليل)، شيلو (رام اللّه)، معاليه أدوميم (القدس) وعير دافيد (القدس الشرقية).
- 10. لمزيد من التفاصيل انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأثر الإنساني للمستوطنات الإسرائيلية في مدينة الخليل، تشرين الثاني/نوفمبر 2013.
- 11. يضم شمال الضفة الغربية، في هذا التقرير، محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت. ومن 39 بوابة زراعية في الجدار في هذه المحافظات، يمكن الوصول إلى 35 بوابة عن طريق التصاريح وأربع بوابات 'بتنسيق مسبق' مع مكتب الارتباط الإسرائيلي الإقليمي.
- 12. هذا الشرط صعب بشكل خاص، نظرا لحفيفه أن 33 بالهائة فقط من الأراضي في الضفة الغربية مسجلة رسميا ويتم تمرير الملكية بالطرق التقليدية التي لا تتطلب وثائق ميراث رسمية. أنظر "سجل الأراضي في الضفة الغربية" مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خمسة أعوام على إبداء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، ملخص أثر الجدار على النواحي الإنسانية، ص. 22. \_opt\_barrier\_report\_july\_2009\_Arabic\_new.pdf
- 15. يشكو المزارعون باستمرار من أن التوزيع غير منتظم: بعض العائلات لديها أكثر من حامل تصريح واحد، والبعض الآخر لديها متقدم ناجح واحد -وليس بالضرورة الأكثر قدرة بدنية أو الأكثر ملاءمة، والعديد من العائلات لا تتلقى أي تصريح على الإطلاق؛ وتشارك الأسر الممتدة عادة في الزراعة والحصاد وصيانة الأرض على مدار السنة. وبالإضافة إلى ذلك، ليس لدى أولئك الذين واجهوا رفضا متكرراً ما يشجعهم على إعادة تقديم طلب. وتدفع الصلاحية القصيرة للتصاريح المزارعين إلى الخمول قسراً في الفترة ما بين انتهاء تصريح قائم أو تجديده أو رفضه.
- 14. وهذا يشمل كمية الزيتون المقطوف وزيت الزيتون (بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متوسطات 2010-2010).
- 15. المرجع نفسه. وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، هناك 40,000 دونم من أشجار الزيتون مملوكة لنحو 135 تجمعاً سكانياً في 'منطقة التماس'.
- 16. منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، لمحة عامة عن قطاع الزيتون في الضفة الغربية وقطاع غزة، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة http://www.ochaopt.org/documents/ocha\_opt\_the\_humanitarian\_monitor\_2014\_03\_19\_english.pdf

# ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

#### الضحابا

- 1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
- 2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
- قد الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

#### العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

- 4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
- حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

#### التفتيش والاعتقال

- 6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
- المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

#### عمليات الهدم

 المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن

- سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
- 9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
- 10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

### الوصول إلى الضفة الغربية

- 11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
- 12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
- 13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
- 14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

#### الحصول على الخدمات الصحية

- 51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
- 16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

### حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

#### الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثنى الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

#### حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.